



ردا على ما تم تداوله حول تضخم أرصدة بعض عملاء المصارف

«المصارف»: البنوك لن تسمح بتمرير أي عملية مشبوهة



وحدة التحريات المالية الكويتية، وهي المسؤولة عن تلقي البلاغات والمعلومات المتعلقة بما يشتبه بأن يكون متحصلا من جريمة أو له علاقة بها، لتقوم بتحليل هذه المعلومات ومن ثم إحالتها للنيابة العامة.

وأكد الاتحاد أن النظام المصرفي لن يسمح بتمرير أي عملية مشبوهة استنادا إلى القانون رقم (106/2013) بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والقوانين الأخرى ذات الصلة.

قال اتحاد مصارف الكويت في بيان صحفي إن البنوك الكويتية تتبع إجراءات عمل صارمة توافق أفضل الممارسات العالمية، التزاما بتعليمات ورقابة بنك الكويت المركزي المشددة، وذلك بالإشارة إلى ما تداولته الصحف المحلية حول تضخم أرصدة بعض عملاء البنوك.

وأضاف البيان أن البنوك تتعامل وفق الأطر القانونية مع أي حالة تشوبها شبهة اختراق للقانون ومن ثم تقوم بالإبلاغ عن مثل هذه الحالات مباشرة إلى

لمناقشة توزيع 35٪ نقدا و5٪ أسهم منحة عن 2018

«الوطني» يدين عموميات البنوك 9 مارس المقبل

توزيع الأرباح على المساهمين المستحقين لها بدءاً من 1 أبريل 2019



توصية مجلس إدارة البنك، سوف يتم توزيع الأرباح النقدية وأسهم المنحة المجانية على المساهمين المستحقين لها بدءاً من يوم الاثنين 1 أبريل 2019. ويتضمن جدول أعمال العمومية مناقشة انتخاب 9 أعضاء لمجلس إدارة «الكويت الوطني» للدورة القادمة ومدتها 3 سنوات. وسوف تتعقد العمومية غير العادية للبنك في نفس الموعد، وذلك لمناقشة المدفوع بالكامل من رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل من رأس المال المصدر إلى 652,4 مليون دينار، المترتبة على التوزيعات المجانية، والموافقة على تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي بما يتوافق مع الوضع الجديد لرأس المال. وأشار البنك إلى أن العمومية العادية سوف تتعقد في تمام الساعة 10:30 صباح يوم السبت، يعقبها اجتماع العمومية غير العادية، وذلك بمقر المركز الرئيسي للبنك والكائن بشارع عبدالله الأحمد، بجوار مبنى شركة بورصة الكويت. وكانت أرباح «الكويت الوطني» ارتفعت 15٪ في العام الماضي، لتصل إلى 370,71 مليون دينار، مقابل أرباح بقيمة 322,36 مليون دينار في العام 2017.

أعلن بنك الكويت الوطني عن موعد الجمعية العمومية للبنك في 9 مارس المقبل، ليدشن بذلك البنك أولى عموميات البنوك الكويتية، حيث سيناقش مجلس الإدارة خلالها البيانات المالية لعام 2018، بالإضافة إلى توصية مجلس الإدارة بتوزيع 35٪ أرباحاً نقدية عن العام الماضي، وأسهم منحة بنسبة 5٪ من رأس المال المصدر والمدفوع. وقال البنك في بيان على موقع البورصة أمس، إن التوزيعات النقدية تستحق للمساهمين المقيدون بسجلات مساهمي البنك كما في نهاية يوم الاستحقاق المحدد له الخميس 28 مارس 2019. وأضاف البنك أن الأسهم المجانية سيتم توزيعها عن طريق إصدار 310,666 ملايين سهم جديد توزع على المساهمين المقيدون في سجلات مساهمي البنك كما في نهاية يوم الاستحقاق سالف الذكر، كل منهم بنسبة ما يملكه، وتغطية قيمة الزيادة الناتجة عن ذلك في رأس المال المصدر والمدفوع والبالغه مبلغاً قدره 31,066 مليون دينار من حساب الأرباح والخسائر. وأوضح البنك أنه في حال اعتماد

تدرس زيادة المعنيين بالتفتيش في التأمين والعقار والمجوهرات

«التجارة» تلزم موظفي إدارة الشركات باجتياز دورة الضبطية القضائية



اللجنة المختصة بتعيين موظفي الضبطية تدرس حالياً زيادة عدد الموظفين المخولين بالتفتيش وضبط المخالفات في عدد من القطاعات في الوزارة أبرزها التأمين والعقار علاوة على قطاع الذهب والمجوهرات. وكان وزير التجارة والصناعة خالد الروضان أصدر قراراً بأحقية الموظفين في التفتيش وضبط وإثبات المخالفات التي تقع مخالفة للقانون والقرارات الوزارية بنفسها المسؤول وأليات تطبيق الضبطية القضائية بطرق صحيحة، وفقاً للأسس القانونية المعمول بها في التجارة والتي نصت عليها اللوائح.

في السياق ذاته، قالت مصادر مطلعة إن لاسيما في ظل تزايد صلاحيات موظفي التجارة والأدوات الممنوحة لهم لإتمام عملية الضبطية القضائية. وجاء في القرار، الذي حصلت «الأنباء» على نسخة منه، أن الدورة ستضمن النظم والآليات التي سيستخدمها المفتش وكيفية التعامل مع الإشكاليات وإدارة الأزمات والإجراءات والاختصاصات والعمليات التي ينفذها المسؤول وأليات تطبيق الضبطية القضائية بطرق صحيحة، وفقاً للأسس القانونية المعمول بها في التجارة والتي نصت عليها اللوائح.

في يناير الماضي.. والخليجيون ضخوا 14 مليون دولار

160 مليون دولار استثمارات أجنبية دخلت البورصة



البورصة تستمر في استقطاب الاستثمارات الأجنبية (متين غوزال)

علاء مجيد

لا يزال التدفق المستمر لاستثمارات الأجانب يسيطر على مشهد بورصة الكويت، وهو ما يؤكد النظرة الإيجابية للبورصة في 2019 حيث حقق الاستثمار الأجنبي صافي شراء بقيمة 160 مليون دولار (ما يعادل 48,4 مليون دينار) خلال تعاملات شهر يناير الماضي. وتركزت مشتريات الأجانب في هذا الشهر من خلال المؤسسات والشركات والتي حققت فائض شراء بقيمة 51,7 مليون دينار (ما يعادل 170 مليون دولار). وفي المقابل حققت صناديق الاستثمار صافي تعاملات بيعية بقيمة 3,2 ملايين دينار (ما يعادل 10,6 ملايين دولار)، بينما أتحه صافي تعاملات الأفراد إلى الشراء بقيمة 143 ألف دينار (ما يعادل 472 ألف دولار).

الكويتيون يبيعون بكثافة

إلى ذلك، كثف الكويتيون من مبيعاتهم للأسهم خلال شهر يناير الماضي، حيث زاد البيع عن الشراء بقيمة 52,7 مليون دينار (ما يعادل 174 مليون دولار) ليزيد من خروج الاستثمارات الكويتية من البورصة استكمالاً لعمليات الخروج التي تمت في العام الماضي، حيث غادرت الاستثمارات الكويتية البورصة بما يزيد على مليار دولار في 2018.

وأظهرت حصيلة تعاملات فئات المستثمرين بالبورصة الكويتية خلال يناير الماضي وصول مشتريات الأفراد الكويتيين إلى 237,1 مليون دينار مقابل مبيعات 295,2 مليون دينار ليبلغ صافي تعاملاتهم البيعية 58,1 مليون دينار لتتنازل كل مشتريات الكويتيين.

الكويتيون كثفوا من مبيعاتهم للأسهم فتاكت كل مشترياتهم

وسجل الأفراد الخليجيون صافي بيع على الأسهم خلال شهر يناير الماضي بقيمة 12,6 مليون دينار (ما يعادل 41,6 مليون دولار) من خلال عمليات بيع بقيمة 16,1 مليون دينار (ما يعادل 53,1 مليون دولار) بضغط شرائي من جانب المؤسسات والشركات بمقدار 17,5 مليون دينار (بما يعادل 57,8 مليون دولار). وسجلت صناديق الاستثمار الخليجية صافي بيع على الأسهم خلال يناير بقيمة 642,7 ألف دينار (ما يعادل 2,1 مليون دولار) من خلال عمليات بيع بقيمة 3,3 ملايين دينار قبلتها عمليات شراء بقيمة 2,7 مليون دينار.

بينما سجلت المؤسسات والشركات الخليجية صافي شراء على الأسهم خلال يناير بقيمة 17,5 مليون دينار (ما يعادل 57,8 مليون دولار) من خلال عمليات شراء بقيمة 28,5 مليون دينار قبلها عمليات بيع بقيمة 11 مليون دينار.

نهج الأجانب هذا الشهر، فقاموا بعمليات شراء خلال شهر يناير الماضي حيث جاء صافي الاستثمار الشرائي للخليجيين خلال شهر يناير 4,2 ملايين دينار (ما يعادل 14 مليون دولار) بضغط شرائي من جانب المؤسسات والشركات بمقدار 17,5 مليون دينار (بما يعادل 57,8 مليون دولار). وتوافقت تعاملات الخليجيين

وسجلت المؤسسات والشركات المحلية صافي شراء على الأسهم خلال يناير بـ 3,8 ملايين دينار من خلال عمليات شراء بقيمة 77,7 مليون دينار قبلها عمليات بيع بقيمة 93,9 مليون دينار. وسجلت صناديق الاستثمار المحلية صافي شراء على الأسهم خلال يناير بقيمة 3,1 ملايين دينار من خلال عمليات شراء



74٪ تراجعاً في حسابات المتداولين النشطة في يناير

96,4٪ من حسابات البورصة خاملة

تعاملات الشهر الأول من 2019 نحو 96,4٪ من إجمالي حسابات التداول. ولوحظ أن هناك تراجعاً في أعداد المتداولين على أسهم البورصة الكويتية خلال يناير الماضي بنسبة 16,9٪، إذ بلغ عدد الحسابات النشطة في يناير من العام الماضي 16,900 حساب. وبلغ عدد حسابات الكويتيين خلال تعاملات يناير الماضي نحو 12,875 ألف حساب نشط، فيما بلغت الحسابات غير النشطة نحو 354,941 ألف حساب، وبالتالي فإن 3,6٪ فقط من الكويتيين الذين لهم حق التداول لديهم حسابات نشطة، وفي المقابل هناك 96,4٪ من الكويتيين عازفون عن الاستثمار في سوق الأسهم.

تراجع عدد حسابات التداول النشطة بالبورصة الكويتية خلال شهر يناير الماضي بنسبة 4٪ تقريباً مقارنة مع شهر ديسمبر من العام الماضي، حيث بلغ عدد الحسابات النشطة الشهر الماضي 14,028 حساب مقارنة مع 14,558 حساب في ديسمبر الذي سبقه، وتمثل نسبة الحسابات النشطة في يناير الماضي 3,6٪ من إجمالي الحسابات التي لها الحق في التداول بالأسهم طبقاً لإحصائيات البورصة في الشهر الماضي والتي تقدر بـ 387,608 ألف حساب. ووفقاً لما سبق، بلغ عدد الحسابات الخاملة بسوق الأسهم الكويتية والتي لم يجر التداول عليها خلال

تراجعت إلى 80 ألف دينار في 2018 مقارنة بـ 14 مليون دينار في 2013

حصافة «المركزي» تخفض الجزاءات المالية للجهات الخاضعة لرقابته

6 تنبيهات فقط تلقتها البنوك في 2018.. مقارنة بـ 134 في 2013 لا جزاءات لشركات الاستثمار خلال العام الماضي



رباب الجوهري

أظهرت إحصائية حديثة صادرة عن بنك الكويت المركزي انخفاض حجم الجزاءات المالية الموقعة على البنوك والجهات الخاضعة لرقابته خلال السنوات الأخيرة، الأمر الذي يعكس نجاح الإجراءات الرقابية والتعليمات الصادرة عن «المركزي» في توجيه الوحدات الخاضعة له للالتزام بالقوانين والقرارات المحلية والدولية. وأكدت الأرقام الواردة بالإحصائية، التي حصلت «الأنباء» على نسخة منها، التزام الجهات المصرفية بالكويت بالنظم والقرارات الصادرة عن الجهات الرقابية ما يكشف عن أهم أسباب اكتسابها سمعة براءة بين نظرائها في المنطقة. في السياق ذاته، بلغ عدد الجزاءات المالية الموقعة من «المركزي» على البنوك خلال الفترة من 2013 وحتى قبيل نهاية العام الماضي 138 جزءاً مالياً بقيمة 3,2 ملايين دينار، إلا أن الألف في الأمر هو انخفاض قيمة تلك الجزاءات من 1,02 مليون دينار خلال 2013 لتصل إلى 80 ألف دينار في 2018 وهو الأمر الذي تكرر أيضاً مع عدد الجزاءات المالية الذي

خلال الفترة الأخيرة مع صدور عدة قرارات وتعليمات محلية ودولية تنظم أعمالها. وأشارت إلى أن شركات الصرافة تلقت خلال فترة السنوات الـ 5 الماضية 124 جزءاً مالياً بقيمة 1,4 مليون دينار، فيما أصدر «المركزي» قراره بشطب شركة واحدة خلال تلك الفترة في 2013، وانخفضت قيمة الجزاءات المالية الموقعة من «المركزي» على شركات الصرافة لتصل إلى 69٪. من جهة ثانية، قالت مصادر ذات صلة إن «المركزي» يعمد إلى متابعة ما يتم إصداره من ضوابط وتعليمات إلى الوحدات الخاضعة لرقابته والتي تغطي مختلف الجوانب الرقابية المتعلقة بالممارسات السليمة للعمل المصرفي والمالي وبما يتماشى مع معايير الرقابة الدولية إضافة إلى التحقق من التزام الوحدات بتلك الضوابط من خلال دراسة وتحليل البيانات والمعلومات الدورية التي ترسلها تلك الوحدات إلى البنك المركزي في إطار نظام إحصائي متكامل مصمم لأغراض تقديم أداء تلك الوحدات والتحقق من التزامها بمختلف الضوابط والنسب الرقابية.

خلال فترة السنوات الـ 5 الماضية بلغ جزءاً بقيمة إجمالية وصلت إلى 866,5 ألف دينار. وحول شركات الصرافة، وهي الجهة الثالثة الخاضعة لرقابة البنك المركزي، أكدت الإحصائية أنها لم تكن أقل من سابقيتها التزاماً بالتعليمات الرقابية، خاصة أن «المركزي» أولى هذا القطاع اهتماماً كبيراً

انخفض بقوة من 34 جزءاً مالياً ليصل إلى 5 جزاءات فقط. كما وصل حجم الانخفاض في عدد التنبيهات الصادرة عن المركزي والتي يصل عددها الإجمالي 134 تنبيهاً خلال فترة السنوات الـ 5 الفائتة بنسبة 70٪ ليصل إلى 6 تنبيهات فقط خلال العام الفائت مقارنة بـ 20 تنبيهاً وجهه المركزي إلى